

أكد الإلتزام بحماية الملكية الفكرية

اتحاد منتجي البرامج يهنئ حكومة الإمارات
على التعديلات الجديدة لقانون حقوق الطبع

دبي - «الخليج»:

إن المراجعة المنتظمة والتعديلات المستمرة على قوانين حقوق الطبع ترسل إشارة واضحة إلى الشركات العالمية التي تدرس إمكانية الاستثمار في البلاد. إشارة تقول لهم بأن هذه القوانين هي قوانين فعالة ومطبقة وأنها جزء من سياسة شاملة تسعى إلى حماية حقوق الطبع حماية كاملة.

وفي آخر دراسة سنوية أصدرها الاتحاد حول النسخ غير المشروعة للبرمجيات على مستوى العالم لعام ٢٠٠١ سجلت الإمارات أقل المعدلات في المنطقة وذلك للسنة السادسة على التوالي إذ انخفض المعدل إلى ٣٪ لصالح الإمارات.

أضاف الرضا: لقد اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحو تكريس الإمارات كمركز التجارة الشرعية في المنطقة. كما أُلجحت قلوب جميع العاملين في صناعة تكنولوجيا المعلومات بالعهود القاطعة التي أخذتها على نفسها بأن تحفظ لهم حقوقهم وتحمي لهم ملكياتهم الفكرية.

برامج الكمبيوتر والكتب والمواد الصوتية والمرئية. وطبقاً للبيد السابع من هذا القانون فإن كل من يضبط وهو يصنع أو يستورد أعمالاً مزيفة بغرض البيع أو الاستئجار أو الاستخدام أو التوزيع دون إذن مسبق، ويستخدم برامج كمبيوتر من دون أن صاحبه الحق، يكون مخالفاً. ويفرض القانون عقوبة السجن وغرامة مالية لا تقل عن ١٠.٠٠٠ درهم.

وعلق الرضا: إن قانون حقوق الطبع ذو أهمية كبرى بالنسبة لصناعات برامج الكمبيوتر والموسيقى والسينما وغيرها من الصناعات الإبداعية، كما أنه يضمن لدولة الإمارات مستقبلًا مشرقًا كأحد مراكز التكنولوجيا المحترمة في الشرق الأوسط. إذ جعلت الإمارات من نفسها قوة تحدى في هذا المجال بالتزامها المطلق بحماية المستثمرين والمستهلكين على حد سواء، وذلك من خلال جهودها المتواصلة لرعاية اقتصاد عصري سليم وناجح ومزدهر.

هنا أمس اتحاد منتجي البرامج التجارية حكومة الإمارات على تعديلات القانون الاتحادي الجديد حول حقوق الطبع. وعلق جواد الرضا، مدير الاتحاد الإقليمي قائلاً: نحن سعداء جداً لأن حكومة دولة الإمارات الرشيدة أكدت مرة أخرى على التزامها المطلق بحماية الملكية الفكرية ومواصلة العمل على تحديث قوانين الدولة لتضمن أن تغطي هذه القوانين جميع جوانب حماية حقوق الطبع والملكية الفكرية. ويكرس قانون حقوق المؤلف الجديد مكانة الإمارات كحاملة لواء حماية الملكية الفكرية في المنطقة. وجاءت ردة فعل الاتحاد في أعقاب الإعلان عن القانون الاتحادي الجديد رقم ٧ لحماية حقوق المبدعين وغيرهم من الأشخاص الاعتباريين والذي يحدد فترة الحماية والتراخيص المطلوبة لاستخدام الأعمال المحمية بحقوق الطبع التي تشمل